وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

Cellule de Traitement
du Renseignement financier

خلية معالجة الإستعلام المالي

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 01 - JANVIER 2016

النهار

2016/01/03

بعد إرسال 42 حوالة بريدية لفائدة العائلات المعوزة من طرف البلدية

قابض بريد في المدنية متّهم باختلاس أموال 10 حوالات بريدية لقفة رمضان استفاد منها موتى

علمت «النهار» من مصادر موثوقة، بأن بريد وحدة الجزائر وسط اكتشفت ثغرة مالية تسبب بها قابض بمكتب بريد المدنية، الذي اشتبه به في اختلاس أموال الحوالات البريدية لقفة رمضان، والتي أرسلتها بلدية المدنية لفائدة العائلات المعوزة وهذا بعد استغلال 10 منها تبين أن أصحابها قد ماتوا. وحسب المعلومات المتحصل عليها، فإن بريد وحدة الجزائر وسط أودع شكوى أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس ضد قابض البريد لمكتب المدنية، بتهمة اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزور، وهذا بعد التحقيقات الداخلية التي باشرتها مفتشية البريد عقب البلاغ الذي قدمه عون شباك بذات المكتب الذي يعمل فيه المشتبه به، يكشف إجراء عدة عمليات سحب غير قانونية لأموال العام الفارط خاصة بـ42 حوالة بريدية تم إرسالها من طرف بلدية المدنية المتعلقة بقفة رمضان لفائدة العائلات المعوزة، إلا أنه حسب التقرير، فإن قابض البريد تورط في شطب أسماء أشخاص من قائمة المستفيدين بعد التأكد من وفاتهم، حيث بلغ عددهم –استنادا لذات المرجع الذي أورد الخبر– إلى10 حوالات بريدية تبيّن أنها تعود لأشخاص وافتهم المنية، في حين أكد المشتبه به خلال التحقيق معه، أنه قام باستبدال المتوفين بأسماء آخرين بعد تلقيه تصريحا شفهيا من البلدية، إثر إبلاغه بالأمر، إلا أنه لا يوجد في الملف ما يثبت فعلية استفادة الأشخاص المستبدلة من الأموال الخاصة بـ 10 حوالات بريدية محل قضية الحال، حيث اعتبرها بريد وحدة الجزائر وسط مجرد تصريحات بالنظر إلى المصير المجهول الذي حولت إليه الأموال بطريقة غير قانونية من دون إرجاعها إلى البلدية من أجل تحديد قائمة جديدة بأسماء آخرين من المستفيدين، وأمام هذه المعطيات، فقد تم تقييد شكوى ضد قابض البريد بعد الاشتباه به لتورطه في جريمة اختلاس أموال الحوالات البريدية لقفة رمضان وتزويرها لصالحه الشخصي، فيما تبقى إجراءات تقديمه أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس معلقة إلى أجل قريب.

سهيلة ز

2016/01/10

لكصاسي يحرر 14 محضرا ضد بنوك تورطت في تهريب وتبييض الأموال

50 ألف مليار يتم تداولها في السوق خارج سيطرة بنك الجزائر

لكصاسي يرفض المصادقة على تقارير محافظي الحسابات الخاصة بالمصارف العمومية

بنوك منحت قروضا بصفة عشوائية يستحيل استرجاعها

فضح محافظ بنك الجزائر، محمد لكصاسي، التجاوزات الحاصلة في بعض البنوك والمصارف الخاصة وحمّلها مسؤولية تهريب الأموال إلى الخارج والمساعدة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما صنف المصارف الخاصة في الخانة السوداء بسبب سوء التسيير. وأكد تقرير بنك الجزائر الذي على على نسخة منه ، وجود نقائص في البنوك فيما يخص أجهزة الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما خاصة تحصلت «النهار» ما

تعلق منها بتكوين الموظفين ووضع أنظمة فعالة للإنذار المبكر والتعرف على العملاء وقد ارتكزت النقائص المسجلة في إطار الرقابة على أساس المستندات في رقابة غير ملائمة للعمليات والإجراءات الداخلية خاصة ما تعلق منها بعمليات التجارة الخارجية، المحاسبة وإدارة مخاطر القرض والمخاطر العملياتية وعدم تحيين الإجراءات، إلى جانب نقائص أخرى تمحورت حول التنظيم غير الملائم للرقابة الدورية نظرا للنقص الكبير في عدد الموظفين المؤهلين، وأجهزة تحديد وتقييم وقياس المخاطر، حيث أن الإجراءات المطبقة لا تغطي جميع المخاطر الكبيرة تضاف إليها عدم صنع خرائط المخاطر تقريبا في كل الحالات، علاوة على عدم كفاءة نظم المعلومات لعدم الامتثال لقواعد الحكومة الحسنة الخاصة بمثل هذه الأنظمة، وكذا عدم صياغة خطة محكمة لإدارة أزمة السيولة وعدم ملاءمة خطة استمرارية العمل والإجراءات الداخلية خاصة ما تعلق منها بعمليات المحاسبة هذا، وأشار تقرير بنك الجزائر إلى وجود .التجارة الخارجية، وإدارة مخاطر القرض والمخاطر العملياتية وعدم تحيين الإجراءات، إلى جانب نقائص أخرى تمحورت حول التنظيم غير الملائم للرقابة الدورية نظرا للنقص الكبير في عدد الموظفين المؤهلين، وأجهزة تحديد وتقييم وقياس المخاطر، حيث أن الإجراءات المطبقة لا تغطي جميع المخاطر الكبيرة تضاف إليها عدم صنع خرائط المخاطر تقريبا في كل الحالات، علاوة على عدم كفاءة نظم المعلومات لعدم الامتثال لقواعد الحكومة الحسنة الخاصة بمثل هذه الأنظمة، وكذا عدم صياغة خطة محكمة لإدارة أزمة السيولة وعدم ملاءمة خطة استمرارية العمل. هذا، وأشار تقرير بنك الجزائر إلى وجود

نقائص في أنظمة المعلومات حول المصارف العمومية الخاصة بتقارير محافظي الحسابات لسنة 2014، الأمر الذي جعل مصالح البنك تصادق على هذه الحسابات بتحفظ.

غياب نظام الإنذار في البنوك الخاص بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال

تقرير بنك الجزائر وفي الشق المتعلق بالرقابة بعين المكان، فقد أجرت مصالح هذه الهيئة 32 مهمة عام 2014 ، ست منها عبارة عن مهمات رقابية شاملة تستند على المخاطر وهذا على مستوى مصرفين عموميين وأربعة خواص، حيث لوحظ غياب وعدم كفاية الخطط الاستراتيجية لأغلب المصارف الخاصة التي تمت مراقبتها، وثلاث مهمات أخرى شملت محفظة القروض، وتسعة عبارة عن وحسب .مهام تحقيق خاصة، وأربعة أخرى حول التجارة الخارجية مضمون التقرير دائما، فتبقى نظم وقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في حاجة إلى مزيد من التحسين خاصة فيما يتعلق بفعالية نظم الإنذار ونقص الموارد البشرية المؤهلة، كما تعرف اليوم الوظيفة المحاسبية بدورها نقائص تؤثر على جودة التصريحات النظامية والمستندات المالية بسبب ضعف نظم المعلومات لعدد من المصارف، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الفحوصات وجود تركيز معتبر للمخاطر على بعض المؤسسات التابعة للقطاع العمومي.....

14 تقريرا أسود ضد بنوك ساهمت في تهريب الأموال

تقرير محافظ بنك الجزائر، وفيما يتعلق بملف التجارة الخارجية، فقد أسفرت أعمال التفحص التي أجراها مفتشون محلفون لبنك الجزائر، على إعداد 21 محضرا معاينة لمخالفات قوانين وأنظمة الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، منها 14 محضر حرر ضد البنوك. و 120 محضر 99 متعاملا هربوا أموالا لدى وكلاء الجمهورية.....

50 ألف مليار يتدوالها «أصحاب الشكارة» خارج سيطرة البنوك !

هذا، وقد كشف تقرير بنك الجزائر عن ارتفاع في تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر، بمبلغ 486.99 مليار دينار، أي ما يقارب الخمسمائة ألف مليار سنتيم بموجب السنة قيد الدراسة، مسجلا بذلك معدل نمو قدره 15 من المائة مقابل 8.37 ٪ في 2013، وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقتطاع السيولة من النظام المصرفي، مما أدى إلى تقليص السيولة المصرفية بمبلغ 487 مليار دينار مثل طلب الأسر والمؤسسات على الأوراق النقدية احتياجا معتبرا للسيولة، وهذا نظرا للحجم الهام للتعاملات بالنقد خاصة فيما يتعلق بالسوق الموازية.

النهار

2016/01/12

المتهمون تهجموا على عناصر الأمن بواسطة أسلحة نارية أثناء مداهمتهم

تفكيك عصابة مسلحة تحترف تزوير النقود والسرقة في بومرداس

أرجأت محكمة الجنايات لدى مجلس قضاء بومرداس، الفصل في قضية تعلقت بتكوين جماعة أشرار والتزوير والسرقة مع حيازة أسلحة نارية، تورط فيها 4 متهمين عملوا على زرع الرعب في وسط الضحايا الذين بلغ عددهم 21 من أجل تجريدهم من ممتلكاتهم التي فاقت قيمتها -حسب الملف- 130 مليون سنتيم، للدورة الجنائية المقبلة بسبب غياب بعض الأطراف المهمة في القضية.

حيثيات القضية تعود لتاريخ لشهر سبتمبر من السنة المنصرمة، حيث وردت لدى مصالح الأمن معلومات تفيد بأن المتهم الرئيسي والمتهم الثاني يقوم بتزوير الأوراق النقدية الوطنية ومحررات إدارة عمومية، كما أنه يحوز في بيته الكائن بالجزائر الشاطئ على قطعتين من السلاح الناري وذخيرة حربية، إلى جانب أسلحة بيضاء حاول المتهمان الدفاع عن نفسهما بواسطتها وإشهارها في وجه قوات الأمن أثناء المداهمة، وعند تفتيش منزله تم العثور على كيس مملوء بالأوراق النقدية المزورة من فئة 1000 و500 دج، إضافة لأدوات ووسائل التزوير متمثلة في جهاز سكانير وطابعة وآلات كتابة إلكترونية وكذلك بعض الأوراق الإدارية، منها ما هو تام التزوير ومنها ما هو في طور الإنجاز، في شكل بطاقات هوية وطنية وشهادات عمل، إلى جانب مسدس نصف آلي وبندقية صيد مع آلة كشف المواد الحديدية تم حجزها مباشرة بعد القبض على المتهم، الذي اعترف بكل الوقائع المنسوبة إليه فيما يخص تزوير النقود، في حين أنكر باقي التهم الخاصة بالأسلحة وتزوير الوثائق، حيث أرجعها لباقي المتهمين الذين يقاسمونه المسكن.

سعيدة م

2016/01/13

المرشد سلّم لـ 8 معتمرات مسنات أظرفة بـ 2000 دولار أمريكي بعد إتمام جميع الإجراءات الجمركية

صاحب وكالة سياحية يمنح معمترات 16 ألف دولار لتهريبها إلى السعودية

■ بعض أصحاب الوكالات يستعملون الحيلة لتهريب الأموال إلى الخارج باستغلال الحجاج والمعتمرين !

تابعت، أمس، محكمة الحراش مرشدا دينيا يدعى «م.ع» وصاحب وكالة سياحية «أومبير تور» المدعو «ب.ب» فرع ولاية سطيف، المختصة في تنظيم رحلات أداء مناسك العمرة والحج بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر، بتهمة مخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وذلك على خلفية محاولة تهريب 16 ألف دولار أمريكي بتقسيمها إلى 2000 دولار أمريكي في أظرفة بريدية وزعت على المعتمرات المنحدرات فقط من بلدية عين ولمان بسطيف، بعد أن طلب منهن إخفاءها بملابسهن من دون علم منهن بمحتواها.

جميلة.ق

ملابسات القضية الفضيحة التي كشفت استغلال بعض الوكالات السياحية للمعتمرين لتهريب الأموال، فضحت من قبل فرقة الجمارك على مستوى المطار الدولي هواري بومدين بتاريخ 17 مارس 2015، حين حجزت ذات المصالح وبالتنسيق مع شرطة الحدود بالنفق المؤدي إلى الطائرة بعد استكمال إجراءات التسجيل وختم جوازات الخروج، لأظرفة بريدية تحتوي على مبالغ مالية تقدر بـ 2000 دولار أمريكي موزعة على 8 معتمرات من فوج نساء ورجال عددهم 25 فردا منحدرين جميعا من بلدية عين ولمان في ولاية سطيف، كانوا متجهين إلى المدينة المنورة عبورا بمطار عمان الأردنية على متن الخطوط الجوية الأردنية من أجل أداء مناسك العمرة، تحت إشراف وكالة سياحية «أومبير تور»، حيث يقود الفوج المرشد المتهم «م.ع»، هذا الأخير الذي تم استدعاؤه من أجل تقديم توضيحات على الأظرفة التي عثر عليها لدى المعتمرات اللواتي أكدن لدى مواجهتهن بمصدرها أنهن لا يعلمن بما تحتويه وأنهن تستلمنها من مرشد الفوج بالبقاع المقدسة، هذا الأخير اعترف بها وناكرا علمه بتمريرها من دون أي تصريح بها على مستوى نقطة الفرز، ليتم معاينة مخالفة عدم مراعاة التزام التصريح ومخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، كما أكد الإمام المرشد أن مصدر المبلغ المالي المحجوز يعود لصاحب الوكالة السياحية «أومبير تور» المتهم الثاني «ب.ب» سلمها له بواسطة سائق حافلة الذي توبع هو الآخر بالتهمة سالف الذكر، لعدم تقديم للمصالح المختصة أي سند بنكي يثبت مصدر المال، هذا الأخير اعتبر ما قام جد عادي على أساس وضع المبلغ في يد ابنه للتكفل بنفقات الحجز والفندقة بالمدينة فور الوصول إلى البقاع المقدسة، غير أن الوكيل نوه إلى القيام بمثل هذه الأفعال يرمي إلى التهرب الضريبي وتهريب الأموال إلى الخارج بطريقة خارج الأطر القانونية، وطالب بتسليط عقوبة عامين حبسا نافذا مع غرامة مالية بقيمة المبلغ المحجوز ضد صاحب الوكالة السياحية وتغريم المرشد بنفس القيمة مع حجز المبلغ.

سكان تيزي غنيف يغلقون الطريق

النهار

2016/01/17

تفكيك ورشة لتزوير أوراق 2000 دج داخل محل تجاري في تلمسان

وضعت، مطلع الأسبوع الجاري، مصالح الشرطة القضائية للأمن الحضري التاسع في تلمسان، حدا لنشاط شبكة إجرامية كبيرة كانت تتخذ من محل تجاري ورشة سرية لتصنيع وطبع العملة الوطنية المزورة، حيث سمحت مداهمة المحل بتوقيف 5 أشخاص يتداولون على تزوير كمية من الأوراق النقدية، أين تم حجز 8 أوراق طالها التزوير تماما من فئة 2000 دج، فضلا عن شل محاولة لتحويل عدد معتبر من القصاصات الورقية إلى نفس الفئة المذكورة من العملة الوطنية المزورة، كما تم في نفس المداهمة توقيف 5 أشخاص مع مصادرة معدات متطورة تستعمل في نسخ وتصنيع العملة بعد إضافة إليها سوائل ومواد كيماوية مختلفة، ولا يزال التحقيق مفتوحا لكشف ملابسات القضية والقبض على جميع أفراد الشبكة التي كانت بصدد إغراق عدة مناطق من تراب الوطن بأوراق مزورة من فئة 2000 دج.

س. مجاهد

2016/01/17

تم حجز 8 كلغ من الذهب ومبلغ معتبر من الأورو والعملة الوطنية

تفكيك شبكة دولية لتهريب الذهب من أوروبا إلى الجزائر

أفضت التحريات المعمقة التي باشرتها الضبطية القضائية لمكافحة الفساد في البليدة، بالإطاحة بشبكة دولية لتهريب الذهب وتبييض الأموال تنشط على محور الجزائر والدول الأوروبية تحديدا إيطاليا، حيث تم توقيف 5 أشخاص في العملية ينحدرون من البليدة والجزائر، فيما لا يزال 3 آخرون في حالة فرار من بينهم أجنبيان أحدهما إيطالي والآخر سوري الجنسية، فيما يجري التحقيق حاليا على مستوى مكتب قاضي التحقيق بمحكمة البليدة لايقاف المتورطين في العملية النوعية التي حجز فيها 08 كلغ من الذهب ومبلغ بالعملة الصعبة الموحدة «الأورو» ومبلغا من العملة الوطنية.

صارة.ق

واستنادا إلى مصدر موكد لـ«النهار»، فقد انطلقت القضية بناء على معلومات تفيد بوجود شبكة دولية تتاجر في الذهب متمثلة في المجوهرات من مختلف الأنواع والأشكال عن طريق جلبه من مدينة إيطاليا وفي معادلة عكسية في بعض الأحيان من الجزائر نحو إيطاليا، وهذا بتحريك رؤوس الأموال من وإلى داخل وخارج الوطن عبر المطار الدولي هواري بومدين، واستغلالا للمعلومات، تبين أن أفراد الشبكة تمكنوا من جلب كمية معتبرة من الذهب من إيطاليا، أين تم تحديد هوية أحد المشتبه فيهم من ضمن الشبكة الذي تم رصد تحركاته وإيقافه في مدينة بوعرفة وبحوزته الكمية المحجوزة المقدرة بـ 08 كلغ من الذهب ومبلغ معتبر لم يفصح عن قيمته من الأورو والعملة الوطنية، والذي قادهم إلى باقي الشركاء المنحدرين من البليدة والعاصمة، من بينهم أشخاص يعملون في السوق السوداء لبيع وشراء الذهب «الرويسو» ومحلات لبيع المجوهرات الذين تمكنوا من بيع ما يفوق 30 كلغ من الذهب قبل تفكيك الشبكة الدولية للاتجار غير الشرعي بكميات هائلة من الذهب، حيث تم عرض الموقوفين أمام وكيل الجمهورية بمحكمة البليدة الذي أودع شخصين المؤسسة العقابية، فيما وضع 3 آخرين تحت الرقابة القضائية في انتظار استكمال التحقيق للإطاحة بباقي الشبكة التي يجري البحث عليها حاليا، بعد تحديد أسماء المتورطين الذين تمكنوا من جني ثروة مالية نتيجة الأرباح الخيالية التي تدر عليهم أثناء عملية بيعها في الأسواق السوداء.

2016/01/18

توقيف موظفين ببريد الجزائر بتهمة اختلاس أموال من حسابات الزبائن في قسنطينة

أمينة.ب

مثل، أمس، أمام هيئة محكمة الجنح بالزيادية في قسنطينة، موظفان بمؤس، ويتعلق الأمر بكل من المدعو«ح.م» قابض ببريد الجزائر قي قسنطيتة، في العقد الرابع من العمر، متابعا بجنحة اختلاس أموال عمومية وخاصة، بالإضافة إلى تهمة إساءة استغلال وظيفة، والمسمى «و.ع »، موظف يشغل منصب مراقب مالي بذات المؤسسة على مستوى الجزائر العاصمة، وجهت له تهمة المشاركة في اختلاس أموال عمومية وخاصة وسوء استغلال وظيفة. حيثيات القضية، كما جاء في محاضر الضبطية القضائية، تعود إلى شكوى تقدمت بها مؤسسة بريد الجزائر في قسنطينة، إثر تقرير من طرف لجنة المراقبة المالية والتفتيش، التي اكتشفت خروقات في عملية سحب وتحويل الأموال على مستوى بريد الجزائر بالعاصمة. وجاء حسب ما دار في الجلسة، أن المتهم الأول وبتاريخ 04 جوان 2014 اتصل بزميله المتهم ، الثاني وطلب منه رقم حسابه الخاص من أجل إرسال حوالة بمبلغ قدره 250 مليون سنتيم، على أن يقوم بسحبها من بريد الجزائر العاصمة وتسليم المبلغ المذكور لشقيقه الذي دخل في مشروع تجاري خاص يتعلق بتربية المواشي والأغنام، أين قام بسحب المبلغ من حساب الضحية المسمى «ل.ع »، إلا أن الضحية وفور اكتشافه للقضية هدّد باللجوء للعدالة، مما جعل المتهم الأول يقوم بنفس العملية، بتاريخ 17 جويلية من نفس السنة، وسحب مبلغ مالي قدره 100 مليون سنتيم من حساب زبونة أخرى وضخّه في حساب الضحية الأول، ثم نفس العملية من حساب أحد الزبائن المغتربين ويدعى «ب.س »، بتاريخ 8 أوت وتحويل المبلغ في حساب الزبونة الثانية بعد اكتشافها للتلاعب الذي طال حسابها على مستوى بريد الجزائر، مستغلا في تنفيذ عملية الاختلاس حساب إحدى زميلاته في العمل لتحويل الأموال المتلاعب بها، المتهم الثاني أشار إلى أنه أقحم في القضية نظرا لحسن نيته في مساعدة زميله، وأنه لم يكن يعلم من أي حساب تم التحويل منه سوى التأثير بأن الحوالة من بريد الجزائر في قسنطينة، المتورط الرئيسي في القضية اعترف خلال جلسة المحاكمة بكل ما اقترفه، مصرّحا أن الضغوطات والظروف القاسية التي مرّ بها هي ما دفعه لهذه الحيلة التي لم تكلّف مؤسسة بريد الجزائر أي خسائر ولا حتى الضحايا الذين تم تعويضهم في مستحقاتهم كاملة من جهته، التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة 7 سنوات حبسا نافذا و مليون دج غرامة مالية نافذة، في حين طالب دفاع المؤسسة المتضررة تعويضا ماديا قدره 200 مليون سنتيم.

2016/01/18

الشروق" تحوز على الملف القضائي للقضية من 480 صفحة"

هكذا تحايلت "المافيا" الايطالية لتبييض الأموال ببناء مساكن للجزائريين

عصابة "ندرانغيتا" رصدت 200 مليون أورو لمشروعها السكني

ضمان بـ5 ملايين أورو لبنك جزائري من حساب به 200 مليون أور

استعارة الاسم التجاري لشركة انشاءات لدخول السوق العقارية بالجزائر

حسان حويشة

تكشف وثائق أن "المافيا" الايطالية الكالابرية "لاندرانغيتا" استثمرت في الجزائر عام 2013 في مشروع عقاري لبناء سكنات، حيث أنجزت مشروعا سكنيا بـ1182 شقة في الجزائر، بأموال وأصول وضمانات بنكية تعود للعصابة وأعضاء بارزين فيها، وباستعارة اسم تجاري لإحدى شركات الإنجاز. وحسب الملف القضائي الذي حصلت عليه "الشروق"، ويضم 480 صفحة وتفاصيل بعمليات التصنت على المكالمات والتفاصيل، ومذكرة التوقيف التحفظي بحق 16 فردا من عصابة مافيا لاندرانغيتا، والتي ثبت حسب الملف الذي بحوزتنا أن نشاطها لم يعد يقتصر على تزوير الدينار الجزائري أو المخدرات، وانتقل نشاطها إلى الجزائر واستثمرت في مشروع عقاري لبناء 1182 شقة، بأموال وسخة لذات العصابة، بعد أن خصصت حسابا بنكيا بقيمة 200 مليون أورو.

توقيف 16 عضوا في العصابة

وحسب مذكرة التوقيف الصادرة في 30 ديسمبر 2015، عن محكمة مدينة كاتانزارو، مكتب قاضي التحقيقات الأولية وتحوز "الشروق" نسخة منها، فإنه تم تفكيك عصابة لمافيا لاندرانغيتا وتوقيف 16 من أعضائها، في مقاطعة كالابريا جنوب البلاد والتي كان من ضمن ما تورطت فيه، غسيل أموال في الجزائر من باب مشروع عقاري سكني.

كما تضمن الملف القضائي عرضا لعملية تنصت على مكالمات أفراد عصابة المافيا من قبل الشرطة الإيطالية في فيفري 2013، تناولت الحديث عن مشروعهم بالجزائر والأموال المرصودة وتواصلهم مع البنك الجزائري والتي سننشر فحواها كما .....

الأمن الإيطالي يفضح الاحتيال

وأفضت تحقيقات الأمن الإيطالي حسب ما ورد في الصفحة 131 من الملف إلى ما يلي: قامت مؤسسة "إيديل سيستام المملوكة من طرف أحد أعضاء العصابة يدعى جيوفاني جينتيلي، بإعارة تسميتها التجارية للمدعو أنطونيو جيوسيبي مانكوزو صاحب الحساب البنكي وكذلك المدعو سالفاتوري سكاربينو، من أجل إقامة مشروع استثماري لبناء 1182 شقة سكنية بالجزائر، والمشاركة في مشروع بهذا الحجم يتطلب ضمانا بنكيا للشركة بـ5 ملايين أورو.....

قصة المافيا الإيطالية مع الجزائ

تبرز هذه القضية لاستثمار المافيا الإيطالية في الجزائر كواحدة من أبرز 3 قضايا كانت فيها علاقات لهذه العصابات الإجرامية مع الجزائر، حيث سبقتها قضيتان تتعلقان بإقامة مطابع سرية لتزوير الدينار بمنطقة جوليانو قرب نابولي، لكن اللافت في هذه القضية أنها ولأول مرة تقوم عصابة من المافيا الإيطالية بنقل نشاطها بشكل مباشر إلى الجزائر، خصوصا أن مجال نشاطها خارج ايطاليا كان دوما في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

واكتشف الأمن الايطالي مطبعة سرية لتزوير العملة الوطنية الجزائرية "الدينار" بمنطقة جيوليانو قرب مدينة نابولي في جانفي 2009، حيث عثر على نحو 350 ألف ورقة من فئة ألف دينار مزورة، وتم توقيف 22 شخصا على علاقة بالقضية كلهم من جنسية ايطالية.

وفي جويلية 2010 اكتشفت الشرطة الإيطالية مطبعة سرية ثانية لتزوير الدينار الجزائري بذات المنطقة، حيث عثر على نفس المبلغ تقريبا 345 ألف ورقة من 1000 دينار.

2016/01/20

فيها الدولار الكندي والدينار التونسي

حجز آلاف الدولارات والأورو في عمليات متفرقة بقسنطينة

هيثم.ف

تزامنا مع الارتفاع القياسي لسعر العملة الصعبة في السوق الموازية، حيث وصل سعر الأورو إلى 18 ألف دج مقابل ورقة المئة، وسعر الدولار إلى حدود 16 ألف، نمت بشكل كبير تجارة العملة الصعبة، وصارت واقعا وأمام أنظار الجميع أمام المسرح الجهوي بقسنطينة، وفي أماكن أخرى معروفة لدة الجميع بقلب المدينة وحتى في حوانيت وسط قسنطينة ، حيث عالجت فرقة البحث والتحري التابعة للأمن الوطني، في اليومين الأخيرين قضيتين من هذا القبيل .

أولاهما بوسط مدينة قسنطينة، خلالها شخص في حالة تلبس، كان بحوزته مبلغ وصل إلى 610 أورو، تحصل عليه شراء وكان بصدد بيعه، والثاني من العملة الوطنية يقدر بـ 364 , 800 د.ج وهو محصلة ما باعه من عملة في ذلك اليوم، إذ حوّل مباشرة إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة قسنطينة، فاستفاد من الاستدعاء المباشر، كما تم توقيف تاجر كهل مختص في بيع الأواني والزرابي التقليدية في قلب المدينة يتعامل بقوة مع المهاجرين، وحتى الأجانب في الحصول على العملة الصعبة، وأسفرت التحريات عن ضبط صاحب المحل وشخصين آخرين، حيث عثر بحوزة أحدهم على مبلغ من العملة الصعبة قدره 1100 أورو ومبلغ بالعملة الوطنية قدره 85000 دينار جزائري، كما ضبط بحوزة الشخص الثاني على مبالغ مالية، الأولى بالعملة الصعبة بالدولار الأمريكي قدره 1000 دولار أمريكي والثانية بالعملة الصعبة الأورو قدره 70 أورو والثالثة بالعملة الوطنية قدره 574,000 دينار جزائري، وبعد تفتيش المحل وفقا للإجراءات القانونية عثر على مبالغ مالية معتبرة من مختلف العملات تتمثل في 9660 أورو، و13897 دولار أمريكي، و160 دولار كندي ، و650 دينار تونسي و 8249125 دينار جزائري، كما كشف التحقيق عن تورط ثلاث أشخاص آخرين في ذات القضية بيعا وشراء، وبينما وضع المتهم الأول تحت الرقابة القضائية استفاد البقية من الإفراج. وأسفرت مختلف العمليات وهي الأولى من نوعها في العام الجديد، عن حجز أكثر من 11446 أورو، و8, 772, 925 دينار جزائري، و14897 دولار أمريكي، و650 دينار تونسي و 160 دولار كندي.

النهار

2016/01/21

تورط فيها 13 موظفا من بينهم رئيس مصلحة وموظفتان

اختلاس 8 ملايير من بنك العقار للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في الشلف

أمرت النيابة بمحكمة الشلف، بإيداع 4 إطارات ببنك العقار للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من بينهم رئيس مصلحة، في حين وجهت النيابة استدعاءات مباشرة لـ 9 موظفين آخرين من بينهم نساء يعملون بذات البنك المتواجد وسط مدينة الشلف، على خلفية تورطهم في اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزور مع خيانة الأمانة. وقائع القضية تعود إلى الأيام الماضية، أين تقدم أحد زبائن البنك من أجل سحب مبلغ مالي من حسابه الخاص، ليكتشف أن رصيده ناقص، وعليه قيد شكوى رسمية تم بموجبها فتح تحقيق معمق من قبل عناصر الفرقة الاقتصادية والمالية بأمن ولاية الشلف التي كشف ملابسات القضية، أين أسفرت التحريات عن وجود ضحايا آخرين من بينهم مغتربون، كما استهدفت هذه العملية الحسابات التي لا تعرف حركة مستمرة وبها مبالغ معتبرة لا تكون محل اطلاع ومراقبة من قبل أصحابها، ليتم توقيف المشتبه فيه الرئيسي وشركائه الذين أحيلوا على نيابة محكمة الشلف بموجب ملف جزائي أنجز في هذا الشأن، أين أمرت بإيداع 4 من المشتبه فيهم الحبس المؤقت، فيما وضع البقية تحت الرقابة القضائية. وقد كشفت مصالح الشرطة وجود ثغرة مالية تقدر بـ8 ملايير سنتيم بصندوق التوفير، في غضون شهور، عن طريق السحب نقدا أو تحويل المبالغ المالية من حساب إلى حسابات أخرى باستعمال طرق احتيالية حتى لا يتم اكتشاف أمرهم. س. بلحوسين

الخبر

2016/01/27

محتالون استعملوا فواتير مضخمة وسجلات تجارية وهمية

تهريب نحو 7700 مليار سنتيم من الأموال إلى الخارج سنة 2015

الجزائر: مراد محامد

أحصت مصالح الجمارك، خلال السنة المنصرمة، 1878 مخالفة تتعلق بمخالفة قانون الصرف، قام خلالها المتحايلون من رجال أعمال وشركات محتالة ومواطنون، بتحويل أكثر من 7700 مليار سنتيم نحو الخارج، وتعلقت أغلب المخالفات المسجلة بقانون الصرف بالدرجة الأولى، ومخالفات جمركية وتجارية، باستعمال طرق احتيالية وتقديم وثائق مزورة وتصاريح كاذبة.

أكد المفتش العام للجمارك، رف بن عمر، أمس، على هامش افتتاح أشغال اللقاء الوطني لإطارات الجمارك حول إستراتيجية عمل الجمارك، أنه تم تسجيل ارتفاع كبير للمخالفات المتعلقة بتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج خلال سنة 2015 مقارنة بسابقتها.

وكشف المتحدث أن عددا من الشركات الوهمية وتجارا ومستثمرين محتالين، قاموا بتهريب 77 مليارا و595 مليون دينار، خلال العام الماضي، مقابل تهريب 73 مليار دينار خلال سنة 2013، هذا الأمر يدفع، بحسب المتحدث، إلى ضرورة العمل على بذل جهود أكبر للتصدي لعصابات تهريب الأموال إلى خارج البلاد.

وأكد المتحدث، في تصريحه الصحفي، أن هؤلاء الأشخاص يختارون طرقا احتيالية في تهريب العملة، من خلال التزوير في التصاريح بفوارق مالية أو فوارق في وزن السلعة بالمقارنة مع الأرقام المبينة في رخص الاستيراد، ويتورط فيها حتى مواطنون، من خلال تقديم تصاريح كاذبة. وقدرت المخالفات المالية المتعلقة بتحويل العملة بنحو 545 مخالفة. ويؤكد ذات المتحدث أن هذه

الأموال تم تهريبها بطرق غير شرعية إلى الخارج، وبالتحديد إلى دول أوروبية وآسياوية وحتى عربية، وغيرها من المناطق الحرة. وعن الطريقة المستعملة في تحويل هذه المبالغ الهامة، ذكر المفتش العام للجمارك أن أغلب المؤسسات، "معنوية كانت أو طبيعية"، تلجأ إلى استغلال سجلات تجارية وهمية والاستفادة من الامتيازات الجبائية المقررة من طرف الدولة لفائدة المستثمرين، من أجل تضخيم الفواتير وتحويل الأموال إلى الخارج. في ذات السياق، عرض قدور بن طاهر، المدير العام للجمارك، المخطط الإستراتيجي للجمارك خلال 2016 و2019، الذي يهدف، حسبه، إلى تطوير إدارة الجمارك ودخول عهد جديد من برنامج العصرنة الذي يتميز بتحديات عديدة ومعقدة، ضمن محيط اقتصادي يعرف تغيرات عديدة، مؤكدا أنه وعيا بالتحديات المالية المتعلقة بانخفاض عائدات البترول، تراهن إدارة الجمارك على إعادة التقسيم العقلاني والفعال للموارد وكذا الإجراءات الاستباقية وأثرها بفضل الذكاء الاقتصادي.

بناء على ذلك، فإنه تم ضبط سبع نقاط رئيسية في المخطط الإستراتيجي للمديرية العامة للجمارك، للفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2019، حسب المدير العام للجمارك، من أجل تكفل أمثل بالتوقعات والتحديات، وهي إعادة التنظيم الهيكلي لإدارة الجمارك على المستوى المركزي والجهوي، إعادة تقييم تسيير الموارد البشرية وظروف معيشة وعمل أعوان الجمارك، تعزيز وسائل المراقبة، إلى جانب مراجعة الإجراءات الجمركية وترقية التسهيلات الجمركية، مع تطوير نظام الإعلان والتكنولوجيات والاتصال والعلاقات مع المحيط، فضلا عن تكثيف تبادل المعلومات والخبرة مع مؤسسات الدولة المكلفة بالمراقبة.

وأشار بن طاهر إلى الاتفاق الموقع بين إدارة الجمارك الجزائرية وجمعية محافظي البنوك، الذي يهدف إلى معالجة "أحسن" لملفات التجارة الخارجية، من خلال الربط بين قواعد المعلومات على مستوى الجمارك والبنوك، وهو ما يسمح برقابة مسبقة لطلبات التوطين البنكي المقدمة من قبل المستوردين، وتفادي تهريب الأموال وتقليص حجمها.

الشروق

2016/01/27

المفتش العام للجمارك يؤكد أن الوضع مقلق

مستوردون مزيفون هرّبوا 7 آلاف مليار إلى الخارج

1878 قضية فساد ورجال أعمال يضاعفون فواتيرهم بعشر مرات لتهريب العملة

نوارة باشوش

عرفت مخالفات الصرف في الجزائر منحى تصاعديا، حيث أحصت مصالح الجمارك خلال 2015، أزيد من 1878 قضية تتعلق بمخالفة قانون الصرف، تمكن من خلالها المتحايلون والمستوردون من رجال أعمال وشركات وهمية من تحويل ما يفوق عن 7 آلاف مليار سنتيم عن طريق استعمال تقديم وثائق مزورة وتصاريح كاذبة.

أكد المفتش العام للجمارك الرق عمار، أمس، على هامش افتتاح أشغال اللقاء الوطني لإطارات الجمارك عن استراتيجية القطاع، أنه تم تسجيل ارتفاع كبير للمخالفات المتعلقة بتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج خلال 2015 مقارنة بسابقتها، حيث كشف أن عددا من الشركات الوهمية ومن التجار والمستثمرين المتحايلين قاموا بتهريب نحو 77 مليار دينار و595 مليون سنتيم خلال العام الماضي، مقابل تهريب 68 مليار دينار خلال سنة 2014. هذا الأمر يدفع بحسب المتحدث إلى ضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود وتحيين خطة العمل للتصدي لعصابات تهريب الأموال إلى خارج البلاد.

وأرجع المفتش العام للجمارك، أسباب ارتفاع مخالفات الصرف إلى لجوء هؤلاء الأشخاص إلى طرق احتيالية في تهريب العملة من خلال التزوير في التصاريح بفوارق مالية أو فوارق في وزن السلعة بالمقارنة مع الأرقام المبينة في رخص الاستيراد، ويتورط فيها حتى مواطنون من خلال تقييم تصاريح كاذبة، وقدرت المخالفات المالية المتعلقة بتحويل العملة بنحو 545 مخالفة.

وقدم الرق، تشخيصا "مقلقا" عن نزيف العملة الصعبة نحو الخارج، وقال هناك من ينشط في تبييض الأموال والتي توظف في التجارة الخارجية، لقد أصبح الأمر لعبة شيطانية" على حد قوله، وللتصدي لهذا التحايل الذي يستنزف مقدرات الجزائر من العملة الصعبة قامت الإدارة العامة للجمارك بفرض رقابة دائمة استهدفت من خلالها كبار المستوردين والمتعاملين الاقتصاديين الذين يستوردون كميات كبيرة من مدخلات إنتاجهم، حيث أكد "لقد شرعنا منذ فترة معينة في القيام بمراقبات أكثر دقة، أصبحنا نركز تدخلاتنا خاصة على مخالفات الصرف لأننا لاحظنا أن الخسائر في هذا المجال أصبحت كبيرة.

وأضاف المتحدث "لقد حددت المديرية العامة للجمارك هدف الحفاظ على احتياطات الجزائر من العملة الصعبة"، مؤكدا أن الجزائر قادرة على كسب هذا الرهان إذا ما قامت كل مؤسسات الدولة المكلفة بمحاربة الغش بالتنسيق فيما بينها، والأكثر خطورة في هذا الغش ـ حسبه ـ هو لجوء هؤلاء المستوردين إلى مضاعفة فواتيرهم أحيانا بعشر مرات ليتسنى لهم تهريب مبالغ كبيرة من العملة الصعبة نحو الخارج.

2016/01/28

بعد الحاويات المملوءة بالرمال والحجارة وأحصنة غير أصيلة لتهريب العملة

استيراد دلاء صينية فارغة بمليوني أورو

الجزائر: سمية يوسفي

كشفت مصادر موثوقة من مديرية الرقابة اللاحقة للجمارك بوهران، في تصريح لـ"الخبر"، عن حجز أربع حاويات، خلال الأسبوع الماضي، بميناء وهران، قام صاحبها باستيراد دلاء فارغة من الصين، مكنته من تحويل ما قيمته مليوني أورو، أي ما يعادل 35 مليار سنتيم.

لا يزال مهربو العملة الصعبة يتفننون في استحداث الحيل التي سمحت لهم بتهريب الملايير من العملة الصعبة نحو بنوك أجنبية وعربية، حتى في ظل أزمة التقشف، فبعد دخول حاويات مملوءة بالحجارة الصينية، جاء الدور، الأسبوع الماضي، على دخول حاويات مملوءة بدلاء بلاستيكية، مقابل تحويل 35 مليار سنتيم، أي ما يتجاوز مليوني أورو نحو بنوك صينية.

وحسب نفس المصدر، فإن مصالح الرقابة اللاحقة بوهران فتحت تحقيقا في قضية حاويات الدلاء الفارغة، التي صرح بها صاحبها المستورد على أساس أنها آلات لصناعة مادة البلاستيك، ليتخلى عنها ويمتنع عن جمركتها بعد دخولها ميناء وهران، وقيام مصالح الجمارك بحجزها. وتأتي هذه الفضيحة لتضاف إلى فضائح أخرى من العيار الثقيل، ميزت التعاملات التجارية المشبوهة لتحويل العملة الصعبة إلى البنوك الأجنبية، منها تلك المتعلقة بحاويات مملوءة بالرمال وأحصنة غير أصيلة، تم استيرادها من أوروبا مقابل 12 مليون أورو.

يأتي هذا في وقت شرعت وزارة التجارة في فرض الرقابة على التجارة الخارجية من خلال اعتماد رخص الاستيراد والتصدير لوقف نزيف العملة الصعبة، بعدما كشفت مصالح الجمارك أن مبالغ ضخمة من العملة الصعبة جرى تهريبها من خلال عمليات استيراد وهمية. فهل سيدفع اعتماد رخص الاستيراد إلى تطهير المستوردين الطفيليين الذين يسعون فقط لتهريب العملة الصعبة إلى الخارج من وراء حاوياتهم، خصوصا في ظل تراجع إيرادات البلاد النفطية؟ أم أن الأمور بحاجة إلى تدابير أخرى تتماشى مع درجات التقنن والتحايل المعتمد من قبل هؤلاء المهربين ؟

2016/01/30

وسّعت آليات الرقابة والفحص إلى المبالغ الصغيرة

البنوك تطلب معلومات "دقيقة" عن أصحاب التحويلات والتعاملات المالية

التدقيق مع كل من يمتلك بطاقة ائتمان ومبالغ تساوي أو تفوق 1000 دولار

إيمان كيموش

شددت البنوك بداية من شهر جانفي الجاري الرقابة على عمليات تحويل الأموال الإلكترونية والمتعلقة بتحويلات بطاقات الائتمان والدفع المسبق والخصم من الخارج، وشرعت الوكالات البنكية في اعتماد إجراءات على التحويلات من وإلى الخارج، التي تزيد قيمتها أو تساوي 1000 دولار، أو ما يعادلها من العملة الجزائرية، ويندرج ذلك في إطار إجراءات مكافحة تبييض الأموال، من خلال تشديد الرقابة على المبالغ الصغيرة التي باتت "حيلة" جديدة للتبييض بدل المبالغ الكبرى والمشبوهة.

وفرضت البنوك إلزامية تقديم معلومات إضافية لكافة التحويلات الإلكترونية التي تزيد عن 1000 دولار، وأكدت في تعليمة وقعها المدير العام للمفتشية العامة لبنك الجزائر، ووجهت لمجالس الإدارة والمديرين العامين والرؤساء المديرين العامين ومدير بريد الجزائر، أن كل مسؤول مؤسسة مالية يخالف هذه الإجراءات، يتعرض للعقوبات القانونية، مشددة على أهمية التدقيق في المعلومات اللازمة لكافة إجراءات تحويل الأموال، مؤكدة على أهمية تحديد هوية العملاء والمستفيدين بشكل دقيق.

وتتمثل المعلومات التي يجب تحديدها للتحويلات التي تزيد عن 1000 دولار من وإلى الخارج، اسم ولقب المحول كاملا، ورقم حسابه الذي يتم اعتماده في العملية التحويلية، وعنوانه ورقم بطاقة تعريفه ورقم تعريفه كزبون وتاريخ ومكان ميلاده، واسم ولقب المستفيد ورقم حسابه البنكي المستعمل للتحويل المالي، وتلغى كافة التحويلات التي لا تتضمن المعلومات السالف ذكرها، وفي حال غياب رقم الحساب يتم استبداله بالرقم المرجعي الوحيد وهو ما من شأنه ضمان شفافية العملية.

وفيما يخص التحويلات التي تساوي أو تقل عن 1000 دولار، تكتفي هذه الأخيرة بتقديم اسم ولقب مقدّم الأمر واسم ولقب المستفيد ورقم الحساب أو الرقم المرجعي الوحيد للعملية، والتدقيق بشكل خاص مع مقدم الأمر بالتحويل، وهي النقاط التي يجب على القائمين على المؤسسات المالية في الجزائر أخذها بعين الحسبان.

ويجب تقديم هذه المعطيات أيضا بالنسبة للتحويلات الإلكترونية الوطنية، ويرتبط الأمر أيضا برقم الحساب البنكي أو الرقم المرجعي الوحيد، وتقوم البنوك في ظرف 3 أيام على الأكثر من القيام بالعملية بتحويل المعلومات اللازمة للجهات المختصة.

ويجب أيضا أن تحتفظ بهذه المعطيات لمدة 5 سنوات على الأقل، كما أن المؤسسات المالية الوسيطة في عملية التحويل الإلكتروني يجب أن تتوفر أيضا على كافة المعطيات والمعلومات سالفة الذكر، وفي حال كانت هنالك مشاكل تقنية، تستقبل المؤسسة الوسيطة المعلومة من المؤسسة المالية التي يتعامل معها مقدم الطلب وتحتفظ بها.

وحسب التعليمة، فإن المؤسسة المالية المستقبلة للتحويلات، يجب أن تلتزم بالحيطة والحذر واليقظة والتدقيق في هوية المستفيد، وبإمكانها في حال الشبهة تجميد التحويل والتبليغ لدى خلية المعالجة والاستعلام المالي للتحقيق في الأمر.